E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EAD/2007/Technical Material.2
21 June 2007
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقديرات وتوقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا ٢٠٠٦-٢٠٠٧

(توقعات أيار/مايو ٢٠٠٧)

07-0316

لمحة عامة

شهدت منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) فترة نمو قوي في عام ٢٠٠٦، في ظل صلابة الاقتصاد العالمي، وارتفاع أسعار النفط، وتحسن الأداء المالي. وأدى تحسن فرص الاستثمار إلى تعزيز تدفق رؤوس الأموال إلى المنطقة بينما أدت إيرادات النفط إلى تراكم السيولة، التي استخدمت لتمويل الاستثمارات الضخمة. وتبقى التوقعات لمنطقة الإسكوا عامة إيجابية في الأجل القصير على الرغم من التراجع الطفيف المتوقع في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من ٥,٦ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٥,٠ في المائة في عام ٢٠٠٧. ومنذ الربع الأخير من عام ٢٠٠٦، خضعت التقديرات والتوقعات المتعلقة بمتوسط النمو في منطقة الإسكوا بعد المراجعة لتخفيض طفيف، وذلك لأن معدلات النمو كانت أقل من المتوقع في المملكة العربية السعودية التي تشكل أكبر اقتصاد في المنطقة والتي تبلغ حصتها ٣٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي.

وتساعد البيئة المؤاتية على صعيد الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار النفط المستمر في دعم الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ في المنطقة في عام ٢٠٠٣. غير أن التوقعات الاقتصادية الإيجابية لعام ٢٠٠٧ تبقى رهناً بعدم تعرض الاقتصاد لمخاطر قد تنجم عن تصحيح مفاجئ للاختلالات العالمية أو تصاعد في وتيرة العنف في المنطقة. ومعدلات النمو المرتفعة، التي يتجاوز متوسطها ٥ في المائة منذ عام ٢٠٠٣، تنطوي على فوارق شاسعة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان المصنفة في فئة الاقتصادات الأكثر تنوعاً.

وعلى الصعيد النقدي، تستمر حالة التضخم في ظل ارتفاع السيولة والطلب، ولا سيما في البلدان الغنية بالنفط التي تعتمد أسعار صرف ثابتة، وكذلك في ظل العمل بسياسات نقدية ميسرة. ففي الاقتصادات الأكثر تنوعاً، يؤدي ارتفاع تكاليف النفط إلى ارتفاع مستوى الأسعار، ولا سيما في الأردن، وبدرجة أقل، في مصر واليمن. أما بلدان مجلس التعاون الخليجي، فتشهد ارتفاعاً شديداً في الفوائض المالية وفوائض الحساب الجاري، ويُتوقع أن تنخفض هذه الفوائض في عام ٢٠٠٧ نظراً إلى تراجع أسعار النفط وارتفاع الإنفاق على الواردات.

وفي عام ٢٠٠٦، بلغ معدل النمو في بلدان مجلس التعاون الخليجي ٥,٩ في المائة بفضل مجموعة عوامل تتعلق بأسعار المنتجات النفطية وغير النفطية وقوة الطلب المحلي. ويتوقع أن تشهد هذه المجموعة عاماً آخر من النمو الاقتصادي القوي، لأن جميع بلدان الإسكوا تحقق أداءً جيداً، وقد عملت على تهيئة بيئة مالية مؤاتية واعتماد استراتيجيات إنمائية مناسبة. وبينما لا يزال قطاع النفط المحرك الأقوى للنمو في هذه المجموعة يسهم القطاع غير النفطي أيضاً، ولا سيما قطاع البناء، في تحريك النمو الاقتصادي الحالي.

وعموماً، لا يزال أداء البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً أقل من إمكاناتها. وقد قدر النمو لعام ٢٠٠٧ بمعدل ٥,٤ في المائة مقابل ٥,١ في عام ٢٠٠٦. وحافظ الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر واليمن على معدلات نمو مستقرة نسبياً بينما لا تزال البلدان والأراضي التي تشهد نزاعات في وضع حرج. ففي لبنان لا يزال التوتر السياسي الذي عقب حرب إسرائيل في تموز/يوليو – آب/أغسطس ٢٠٠٦ يشكل خطراً على الاقتصاد؛ وفي فلسطين تقع الأوضاع الاقتصادية تحت تأثير الظروف السياسية والأمنية التي شهدت تدهوراً خطيراً في عام ٢٠٠٦. أما العراق فحقق نمواً ملحوظاً بفضل ارتفاع أسعار النفط وازدياد إنتاجه على الرغم من عدم الاستقرار السياسي.

اقتصادات منطقة الإسكوا: معدلات النمو الاقتصادي، ٢٠٠٣-٢٠٠٧
(النسبة المئوية للتغير السنوي)

البلد/المنطقة	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي				
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦[أ]	٢٠٠٧[ب]
الإمارات العربية المتحدة	١١,٩	٩,٧	٨,٢	٨,٩	٦,٠
البحرين	٧,٢	٥,٦	٧,٨	٦,١	٥,٥
عُمان	٢,٠	٥,٤	٥,٨	٦,٤	٥,١
قطر	٣,٥	٢٠,٨	٦,١	٧,٠	٧,٤
الكويت	١٦,٥	١٠,٥	١٠,٠	٦,٥	٤,٩
المملكة العربية السعودية	٧,٧	٥,٣	٦,٦	٤,٢	٣,٨
بلدان مجلس التعاون الخليجي	٨,٩	٧,٧	٧,٣	٥,٩	٤,٨
الأردن	٤,٢	٨,٤	٧,٢	٦,٠	٥,٣
الجمهورية العربية السورية	١,١	٨,٦	٤,٥	٥,٠	٥,٦
العراق[ج]	-٣٣,١	٢٣,٠	١٠,٠	٨,٠	٧,٠
فلسطين[د]	٨,٥	٢,٠	٤,٩	-٦,٩	١,٠
لبنان	٣,٠	٥,٠	٠,٠	-٥,٠	٢,٠
مصر	٤,١	٤,٥	٦,٨	٦,٨	٥,٨
اليمن	٣,٨	٣,٩	٤,٦	٤,٢	٤,٣
مجموع البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً	-٠,٢	٦,٤	٦,٠	٥,١	٥,٤
مجموع منطقة الإسكوا	٥,٧	٧,٣	٦,٩	٥,٦	٥,٠
الاقتصادات المتأثرة بالنزاعات[هـ]	-١٣,٩	١١,٤	٤,٦	٠,٤	٤,٢
منطقة الإسكوا من غير الاقتصادات المتأثرة بالنزاعات	٧,٤	٧,٠	٧,٠	٦,٠	٥,٠

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى حسابات معدلات النمو باستخدام أرقام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠. وقد استمدت هذه الأسعار من مصادر وطنية ومن الأرقام الرسمية كما وردت في الردود على استبيانات دراسات الحسابات القومية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، النشرة السادسة والعشرون.

ملاحظات: بيانات مجموعات البلدان هي متوسطات مرجحة، يستند حسابها لكل عام إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠.

(أ) تقديرات الإسكوا، شباط/فبراير ٢٠٠٧.

(ب) إسقاطات الإسكوا، شباط/فبراير ٢٠٠٧.

(ج) تستند معدلات العراق إلى مصادر رسمية، باستثناء معدلات عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ التي هي تقديرات الإسكوا.

(د) أعيد النظر في معدل النمو المتوقع اعتباراً من شباط/فبراير ٢٠٠٧ بنسبة ٦,٠ في المائة وجرى تخفيضه على أساس معلومات حديثة.

(هـ) يقصد بذلك متوسط العراق وفلسطين ولبنان.

أولاً- بلدان مجلس التعاون الخليجي

يتوقع أن تشهد بلدان مجلس التعاون الخليجي عاماً آخر من النمو القوي في ٢٠٠٧، بفضل استمرار ارتفاع أسعار السلع النفطية وغير النفطية، ومستويات السيولة المتوفرة في الأسواق المالية. وإضافة إلى ذلك، أدت الأوضاع المالية المشجعة إلى زيادة كبيرة في الإنفاق الحكومي، ولا سيما الانفاق على البنية التحتية. ويتوقع أن يتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان مجلس التعاون الخليجي من ٥,٩

في عام ٢٠٠٦ إلى ٤,٨ في المائة في عام ٢٠٠٧، لأن من المتوقع أن تنخفض إيرادات النفط الإجمالية بنسبة تتراوح بين ١٠ و١٥ في المائة.

وفي عام ٢٠٠٧، يتوقع أن ينخفض متوسط الإنتاج اليومي من النفط في بلدان مجلس التعاون الخليجي، عما كانت عليه في عام ٢٠٠٦ وأن تنخفض كذلك أسعار النفط العالمية. فالقيمة المعتمدة لسلة منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) ارتفعت من ٥٠,٤٦ دولاراً للبرميل في عام ٢٠٠٥ إلى ٦١,٠٨ دولاراً للبرميل في عام ٢٠٠٦. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، انخفض متوسط السعر الشهري بنسبة ١٣ في المائة تقريباً ليبلغ ٥٠,٧٣ دولاراً للبرميل، وتبع ذلك فترة أدت خلالها برودة المناخ في الولايات المتحدة الأمريكية وكثرة الشواغل الجيوسياسية إلى ارتفاع مطرد في الأسعار. وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، بلغ متوسط سعر سلة الأوبك ٦٤,٣٦ دولاراً.

وفي ظل نمو اقتصادي عالمي قوي، يتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على النفط في عام ٢٠٠٧، بحيث يتجاوز بقليل المستوى الذي كان عليه في عام ٢٠٠٦. كما يتوقع أن يبقى متوسط سعر سلة الأوبك المرجعية عند مستوى مرتفع طوال العام. وبهدف الحفاظ على استقرار الأسعار، عمدت الأوبك إلى تخفيض كبير في إنتاجها من النفط الخام منذ الربع الثالث من عام ٢٠٠٦. وبحلول شباط/فبراير ٢٠٠٧، كانت المنظمة قد خفضت إنتاجها اليومي من النفط الخام بمعدل ١,١ مليون برميل في اليوم، وبلغت حصة المملكة العربية السعودية من الكمية المخفضة أكثر من نصف. ومع توقع ازدياد العرض من البلدان غير الأعضاء في الأوبك بنسبة تتراوح بين ٢ و٣ في المائة في عام ٢٠٠٧، يرجح أن ينخفض متوسط إنتاج بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى ما دون مستويات عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، على الرغم من تخفيف القيود على الإنتاج في النصف الثاني من العام، نتيجة لزيادة الاستثمار في القدرة الإنتاجية.

وعلى أثر القرار الذي اتخذته عُمان بعدم المشاركة في العملة الموحدة لمجلس التعاون الخليجي والقرار الذي اتخذته الكويت بفك ربط عملتها بالدولار، سرت مخاوف حيال مستقبل العملة الموحدة لمجلس التعاون الخليجي المزمع إطلاقها في عام ٢٠١٠. وأعلنت عُمان أنها قد لا تتمكن من استيفاء الشروط التشريعية والتقنية بحلول التاريخ المحدد، واعتبرت قرارها محاولة لإبقاء السياسة النقدية والسياسة المالية للبلد محررة من أي قيود في الوقت الحاضر، في إطار الجهود الرامية إلى زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وتسهيل معالجة مشكلة البطالة. وقد استعاضت الكويت عن ربط عملتها بالدولار بربطها بسلة من العملات الدولية بهدف تثبيت عملتها ومكافحة ضغوط التضخم المستوردة إليها.

وعلى الصعيد النقدي، ارتفعت معدلات التضخم في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٠٦، ولا سيما في الإمارات العربية المتحدة وقطر، حيث أدى ارتفاع تكاليف الإسكان إلى ارتفاع الأسعار. وفي عام ٢٠٠٧، يتوقع أن تتراجع ضغوط التضخم تدريجياً في هذين البلدين، لسبب رئيسي هو ازدياد العرض في قطاع الإسكان. وفي الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٠٧، تغير الاتجاه السلبي في السوق المالية في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي. وقد استفادت بلدان مجلس التعاون الخليجي من هذه الزيادة، التي رافقها ارتفاع في أسعار النفط وارتفاع في طلب المستثمرين على الأصول المالية، للتعويض عن بعض الخسائر التي وقعت في عام ٢٠٠٦. غير أن الأسواق المالية لا تزال معرضة للاهتزاز، ولا سيما إذا استمرت فورة قطاع العقارات. ونتيجة لذلك، يحتمل أن تكون وتيرة التقلب سريعة في الأشهر المقبلة في الأسواق التي تشتد فيها المضاربة.

وفي عام ٢٠٠٦، شهدت المملكة العربية السعودية عاماً آخر من النمو الاقتصادي القوي، ولو بمعدل أقل من المتوقع. وكان الانخفاض الكبير في إنتاج النفط الخام في المملكة العربية السعودية العامل الرئيسي

لبقاء معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي دون المستوى المتوقع في عام ٢٠٠٦ وهو ٤,٢ في المائة. والواقع أن النمو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقطاع النفط، حيث تشكل الإيرادات من الصادرات النفطية ٩٠ في المائة من مجمل إيرادات المملكة العربية السعودية من الصادرات، وأكثر من ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. واستناداً إلى آخر الاسقاطات المتعلقة بأسواق النفط لعام ٢٠٠٧، خضع المعدل المتوقع لنمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية لتخفيض بحيث بلغ ٣,٨ في المائة لأن إنتاج النفط، خلال الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى آذار/مارس ٢٠٠٧، انخفض من ٩,٥ إلى ٨,٦ مليون برميل في اليوم. غير أن النمو في قطاعات غير نفطية، منها الصناعة التحويلية والبناء والتجارة والخدمات المالية، يرجح أن يبقى قوياً في عام ٢٠٠٧، نتيجة لتحسن بيئة الأعمال وقوة الحوافز المالية. وبذلك، يتوقع أن يحقق النمو في القطاعات غير النفطية زيادة في الواردات.

وتبقى التوقعات الاقتصادية إيجابية لسائر بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث ينمو الناتج المحلي الإجمالي، في ظل ارتفاع الإنفاق الحكومي، وازدياد الاستهلاك الخاص، وازدياد الاستثمار الأجنبي في مشاريع جديدة، ولا سيما في مجالات البنية التحتية والسياحة وإنتاج الطاقة. ونتيجة للنمو الكبير في الإنفاق على الواردات، يتوقع أن تتقلص فوائض الحساب الجاري في بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٠٧، وإن بقيت وفيرة قياساً إلى مستوياتها في الماضي.

وشهدت الإمارات العربية المتحدة نمواً اقتصادياً لافتاً في الأعوام الماضية، وقد صنفها المنتدى الاقتصادي العالمي بالاقتصاد العربي الأكثر قدرة على المنافسة. والنمو الاقتصادي، الذي بلغ معدله فيها ٨,٩ في المائة في عام ٢٠٠٦، يستمد قوته من الاستثمار الأجنبي المباشر ومن ازدهار قطاع السياحة. فقد برز هذا البلد ضمن الأماكن الأكثر قدرة على جذب أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وقد تركزت نسبة ٢٩,٥ في المائة من هذه الأنشطة في قطاعات التصنيع والمياه والكهرباء في عام ٢٠٠٦. أما قطاع السياحة فقد سجل زيادة في الإيرادات بلغت نسبتها ٢٣ في المائة في عام ٢٠٠٦. وتمكن الاقتصاد من توليد قدر كبير من المدخرات في الأعوام الماضية، وبلغ مجموع حجم التجارة ١٤٥,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٦. ويتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧ بحيث يصل إلى ٦ في المائة، والسبب الرئيسي هو التراجع الطفيف في إنتاج النفط. أما سعر الصرف الحقيقي فيرجح أن يرتفع.

وحققت قطر نمواً اقتصادياً قوياً في الأعوام الماضية، قدّر معدله بنسبة ٧ في المائة في عام ٢٠٠٦. وشهد قطاع النفط والغاز نمواً بمعدل ٢٩ في المائة مع ارتفاع أسعار النفط وازدياد إنتاج الغاز الطبيعي، مما أدى إلى رفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦٢ في المائة. وفي عام ٢٠٠٧، يرجح أن تعوض الزيادة في إنتاج النفط عن التراجع الطفيف المتوقع في الأسعار، مما سيؤدي إلى زيادة الإيرادات. ويتوقع أن تسهم زيادة الإنفاق العام والخاص في تحقيق تحسن طفيف في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بحيث يصل إلى ٧,٤ في المائة. ومع أن الدخل الفردي بلغ رقماً قياسياً في عام ٢٠٠٦، مما وضع قطر في عداد أكثر البلدان ثراءً في العالم، سجل معدل التضخم ارتفاعاً كبيراً مفاجئاً، إذ بلغ ١١,٨ في المائة بعد أن كان ٨,٨ في المائة في عام ٢٠٠٥.

وفي الكويت، يُتوقع أن يتراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، من ٦,٥ في المائة في عام ٢٠٠٦، إلى ما يقارب ٤,٩ في المائة في عام ٢٠٠٧، نتيجة لتراجع بسيط في حجم الصادرات من النفط. وعلى الصعيد النقدي، تخلت الكويت عن ربط الدينار بالدولار في أيار/مايو ٢٠٠٧، واستعاضت عنه بربط عملتها بسلة عملات لتخفيف حدة التضخم الناجم عن انخفاض قيمة الدولار مقابل عملات أساسية أخرى. وفي هذا التحول مخالفة لاتفاق بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، يقضي بربط عملاتها بالدولار تمهيداً

لإنشاء الاتحاد النقدي المتوقع في عام ٢٠١٠. وأفاد مسؤولون في الكويت بأن معدل التضخم بلغ ٥,١ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠٠٧ بعد أن كان ٣,٢ في المائة في عام ٢٠٠٦.

وفي عُمان، تبقى الاسقاطات الاقتصادية إيجابية لعام ٢٠٠٧، تدعمها قوة الطلب المحلي. ونظراً إلى الانخفاض المتوقع في إنتاج النفط وازدياد الواردات نتيجة لازدياد الاستهلاك المحلي، يتوقع أن يتراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٦,٤ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٥,١ في المائة في عام ٢٠٠٧.

وارتكز الأداء الاقتصادي في البحرين في عام ٢٠٠٦ على اتساع نطاق أنشطة قطاع البناء، الذي استفاد من فائض السيولة الناتج عن ارتفاع إيرادات النفط والالومنيوم. وقد أسهم نمو قطاع العقارات وقوة أداء القطاع المالي في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل ٦,١ في المائة في عام ٢٠٠٦. وكما هي حال جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي، يُتوقع أن تشكل الظروف الاقتصادية العالمية والإقليمية المؤاتية والبيئة المشجعة للاستثمار مصدر دعم إضافي للطفرة الاقتصادية الحالية. وإذا افتُرض أن أسعار النفط ستنخفض قليلاً وان الإنفاق على الواردات سيرتفع، فيتوقع أن يبلغ معدل النمو ٥,٥ في عام ٢٠٠٧.

ثانياً- البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً

كان متوسط النمو الاقتصادي للبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً في عام ٢٠٠٦ أقل من إمكاناتها. والسبب الرئيسي في ذلك هو تصاعد وتيرة العنف مؤخراً في بلدان ومناطق عديدة. ففي الناحية الإيجابية، حافظ النمو الاقتصادي في الأردن ومصر على قوته، ولا سيما نتيجة لثبات الاستهلاك المحلي والطلب على الاستثمار. وإذا افتُرض أن الأوضاع الأمنية لن تتدهور في الشرق الأوسط، فيتوقع أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في هذه المجموعة بحيث يرتفع معدله من ٥,١ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٥,٤ في المائة في عام ٢٠٠٧.

وقد شهدت مصر نمواً اقتصادياً قوياً في عام ٢٠٠٦، سواء أكان في قطاع النفط أم في القطاعات غير النفطية. واستفاد هذا النمو من إصلاحات السياسة الاقتصادية التي تهدف إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك الصادرات، والاستثمارات المحلية. وبوجه عام، نما الاقتصاد المصري بمعدل ٦,٨ في المائة. ومن العوامل التي عززت هذا النمو، تخفيض الضرائب على الدخل، وازدهار قطاع السياحة، وتحسين بيئة الأعمال. وفي عام ٢٠٠٧، يحتمل أن يتباطأ النمو قليلاً بحيث يصل معدله إلى ٥,٨ في المائة. ويعزى ذلك في جزء منه إلى الارتفاع الكبير في أسعار الفائدة الذي يتوقع أن يسهم في تخفيف ضغوط التضخم. ويتوقع أن ينتج هذا التباطؤ أيضاً عن تراجع في ميزان التجارة الخارجية، نظراً إلى الزيادة الشديدة المتوقعة في الواردات.

وبلغ معدل النمو في الأردن ٦ في المائة بالأرقام الحقيقية في عام ٢٠٠٦. والسبب الرئيسي في ذلك هو ارتفاع الطلب المحلي، نتيجة لاتخاذ مبادرات هامة على صعيد الاستثمار ولحجم تحويلات العاملين من بلدان مجلس التعاون الخليجي. ويزدهر قطاعا البناء والعقارات في البلد، وقد شهدا نمواً، قدر بمعدل ١١,١ في المائة، بسبب الطلب الناجم عن الوافدين العراقيين وازدياد عدد الشركات الأجنبية التي تتخذ مقراً لها في الأردن. وإضافة إلى ذلك، نما قطاع الصناعة التحويلية بمعدل ١٠,٦ في المائة أسهم فيه النمو القوي الذي شهده قطاع المنسوجات، بينما نما قطاعا النقل والاتصالات بمعدل ٦,٧ في المائة. وفي عام ٢٠٠٧، يتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٥,٣ في المائة، ترفده استثمارات كبيرة أجنبية ومحلية تتركز خصوصاً في قطاع السياحة، وكذلك زيادة في الاستهلاك الخاص بفعل تحويلات العاملين من الخارج. وعلى

الصعيد النقدي، تسرب أثر ارتفاع أسعار النفط في الأعوام الأخيرة إلى المستهلكين، ولا سيما بعد رفع الدعم عن الوقود.

وتواجه الجمهورية العربية السورية واليمن تحديات كبيرة ناجمة عن تضاؤل الاحتياطات النفطية والتصحيح الذي يترتب على ذلك في السياسات المالية. فالانتعاش الاقتصادي الحالي الذي تشهده الجمهورية العربية السورية، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٥ في المائة في عام ٢٠٠٦، يرتكز أساساً على تزايد الطلب المحلي الذي من أسبابه تدفق المهاجرين من العراق. وإضافة إلى ذلك، يستفيد الاقتصاد من الأداء القوي لقطاع السياحة ومن الأنشطة الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر، بينما سُجل ارتفاع في أسعار المواد الغذائية والعقارات وزيادة ملحوظة في استهلاك الوقود.

ويتوقع أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي في اليمن ٤,٣ في المائة في عام ٢٠٠٧، أي بدون تسجيل أي تغير يذكر عن عام ٢٠٠٦، وأن يظل بذلك بعيداً عن الهدف الذي حددته الحكومة. وبينما يستطيع الاقتصاد أن يجذب استثمارات هامة، ولا سيما في قطاعات الطاقة والمعادن والنقل، لا يزال من الضروري إجراء إصلاحات اقتصادية شاملة بهدف تعزيز القدرة التنافسية وزيادة تنويع تركيبة الاقتصاد. ومن المتوقع أن يرتفع عجز الحساب الجاري بسبب ازدياد الواردات، ولا سيما في قطاع الطاقة.

ثالثاً- العراق وفلسطين ولبنان

شهد لبنان وفلسطين تراجعاً حاداً في النشاط الاقتصادي في عام ٢٠٠٦، بينما أدى انعدام الأمن في العراق إلى انخفاض إنتاج النفط إلى ما دون المستوى المتوقع وإلى ضعف النمو في القطاعات غير النفطية. ويتوقف نهوض الاقتصاد اللبناني من الجمود الذي أصابه على أثر حرب تموز/يوليو - آب/أغسطس ٢٠٠٦، على تسوية الوضع السياسي الداخلي السائد في البلد حالياً. وفي فلسطين، تتوقف التوقعات الاقتصادية لعام ٢٠٠٧ على الوضع السياسي، ولا سيما في ظل الصراعات الحادة بين الفلسطينيين والعوائق والقيود التي تفرضها إسرائيل على حركة الأشخاص والسلع داخل الأراضي الفلسطينية، وبينها وبين البلدان المجاورة. وفي العراق تتوقف إمكانات تحسن الاقتصاد في الأجل القصير على تطورات الوضع الأمني الذي يضعف النمو في قطاع النفط وفي القطاعات غير النفطية.

في عام ٢٠٠٦، عانى لبنان من تراجع ناتجه المحلي الإجمالي بنسبة ٥ في المائة، نتيجة لحرب تموز/يوليو وآب/أغسطس. وبينما أشارت التقديرات إلى أن قيمة الخسائر المباشرة للحرب بلغت ٢,٨ مليار دولار، تبقى الخسائر غير المباشرة أكبر بكثير. ومن أسباب هذه الخسائر الحصار الجوي والبحري الذي فرض على لبنان طوال شهرين، وتوقف العمل خلال فترة الحرب، واهتزاز الثقة بالمستقبل الاقتصادي للبنان، والتخوف من تجدد الصراعات وتصاعد التوتر السياسي. ولم يكن أي من القطاعات بمنأى عن هذه الخسائر، إلا أن قطاع السياحة ناله النصيب الأكبر منها. فقطاع السياحة الذي يسهم بنسبة ١٠ إلى ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بسائر القطاعات الاقتصادية، خسر حوالى مليون سائح في عام ٢٠٠٦. ومن جهة أخرى، نجح البنك المركزي في استيعاب الضغط المتصاعد على القطاع المالي والاقتصاد عامة، وذلك بفضل الاحتياطي الدولي الذي يملكه البلد وقدره ١٢ مليار دولار، وبفضل القروض الميسرة التي تلقاها من الكويت والمملكة العربية السعودية وبلغت قيمتها ١,٥ مليار دولار.

وكان من المتوقع أن ينهض الاقتصاد في لبنان من حالة الجمود التي أصابته عقب حرب تموز/يوليو - آب/أغسطس ٢٠٠٦، إلا أن التوتر السياسي الداخلي السائد حالياً يعوق تطبيق أي برنامج إصلاحي ويؤدي

إلى ركود النشاط الاقتصادي برمته. ونتيجة لذلك، يُعاد النظر في توقعات النمو لعام ٢٠٠٧ لأغراض تخفيضها من ٦ في المائة إلى ٢ في المائة. وفي أواخر عام ٢٠٠٦ وأوائل عام ٢٠٠٧، لاحت في الأفق مؤشرات مشجعة للاقتصاد اللبناني. ففي مؤتمر باريس ٣ للمانحين، الذي عُقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، قدمت الحكومة اللبنانية خطة شاملة للإصلاح الاقتصادي، نالت على أساسها ٧,٦ مليار دولار، وذلك على شكل مساعدات مالية وقروض ميسرة من المجتمع الدولي. وقدرت تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج بمبلغ خمس مليارات دولار في عام ٢٠٠٦، والتي كان يتوقع لها أن تستمر في اتجاهها التصاعدي. وكان في حجم قطاع البناء دليل على الجو المشجع للمستثمرين، كما كان من المتوقع أن ينهض قطاع السياحة من الجمود الذي أصابه في عام ٢٠٠٦. غير أن الاضطرابات والعوائق السياسية التي نشأت مؤخراً قللت من دوافع التفاؤل حيال إمكانات النهوض الاقتصادي في عام ٢٠٠٧. وقد انخفض عدد السياح بنسبة قاربت ٣٦ في المائة في الشهرين الأولين من عام ٢٠٠٧ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٠٦. وفي الأجل المتوسط، سيبقى العجز الكبير في الميزانية وتراكم الدين العام أحد الشواغل الأساسية للسلطات اللبنانية، إذ تقارب نسبة الدين العام ٢٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويصل العجز المالي إلى ١٥,٢ في المائة. ويؤمل أن تؤدي الإصلاحات التي شدد عليها مؤتمر باريس ٣ إلى تحقيق التخفيض المنشود في حجم الدين العام.

وإزاء تكاثر أعمال التخريب والمشاكل التقنية في العراق، لم يتجاوز إنتاج النفط الخام ١,٩ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠٠٦، أي بقي أقل بكثير من الهدف الذي حددته الحكومة والبالغ ٢,٥ مليون برميل في اليوم. وقد أدى استمرار الصراع وتكرار الهجمات على حقول النفط إلى إعاقة سير العمليات وتعطيل تنفيذ مشاريع الصيانة وتحسين القدرة الإنتاجية. وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٧، بقي إنتاج النفط عند المستوى الذي كان عليه في عام ٢٠٠٦. وإذا افترض أن الوضع الأمني سيشهد بعض التحسن في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧، فيحتمل أن يصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ٧ في المائة.

ويتوقع أن تبقى إيرادات الصادرات العراقية مرتفعة في عام ٢٠٠٧، إذ من غير المتوقع أن تسجل أسعار النفط انخفاضاً يذكر عن المستويات المرتفعة التي كانت عليها في عام ٢٠٠٦. وإذا تصاعدت وتيرة العنف، فسيكون من الصعب بلوغ الهدف المحدد لإنتاج النفط، كما قد يتعذر تحقيق النمو المنشود في القطاعات غير النفطية. وإضافة إلى ذلك، تثني الظروف الأمنية المتردية أصحاب المشاريع عن الاستثمار، وتحد كثيراً من قدرة الحكومة على توسيع استثماراتها في رأس المال المادي والبشري. ووفقاً لوحدة المعلومات الاقتصادية التابعة لمجلة الايكونوميست، حقق العراق فائضاً مالياً قدره ٥,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٦، أي ما يعادل ١٣,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بسبب القيود التي يفرضها الوضع الأمني على الإنفاق الحكومي. وأدى عدم التمكن من تحقيق الانتعاش الاقتصادي في القطاعات غير النفطية إلى تفاقم البطالة في العراق. فباستثناء المحافظات الثلاث في المناطق الكردية، قدرت نسبة البطالة في العراق ٢٦,٨ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠٠٤. ووفقاً لبعض المصادر، تشمل البطالة حالياً ٤٨ في المائة من القوى العاملة الوطنية، وقد أدت إلى إفقار أعداد كبيرة من العراقيين. وأظهرت دراسة صدرت مؤخراً عن برنامج الأغذية العالمي حول الأمن الغذائي في العراق أن ٥٤ في المائة من سكان ١٦ محافظة عراقية (أي باستثناء دوهوك وأربيل)، ينفقون أقل من دولار واحد للفرد في اليوم، وينفق ١٥ في المائة منهم أقل من نصف دولار للفرد في اليوم.

وتخطط السلطات العراقية لإعادة فتح عدد من المؤسسات التي كانت تملكها الدولة بهدف استيعاب بعض أعداد العاطلين عن العمل. وكشفت وزارة الزراعة عن خطة إنمائية لثلاث سنوات تأمل من خلالها توفير ثلاثة ملايين فرصة عمل معظمها في الأنحاء الجنوبية والوسطى من البلد. ويؤمل أن تعزز الخطة

الجديدة الإنتاج الزراعي وأن تسهم في تلبية ٢١ في المائة من حاجات البلد من المواد الغذائية. والجدير بالذكر أن الظروف السائدة في المناطق الكردية تختلف تماماً عنها في المناطق الوسطى والجنوبية. فمنطقة الشمال الكردية تشهد انتعاشاً اقتصادياً سببه الرئيسي هو ازدهار قطاع البناء، ولا سيما قطاع العقارات، وازدياد عدد الفنادق، والارتفاع الكبير في عدد الشركات الجديدة.

وعلى الرغم من سياسة تحرير الواردات ومن التحسن البطيئ في قيمة الدينار العراقي، وارتفاع معدل البطالة، يتجه التضخم إلى مزيد من الارتفاع. وإذا ترك معدل التضخم من غير معالجة، فيمكن أن يتحول إلى خطر إضافي يهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة ٦٤,٨ في المائة في عام ٢٠٠٦. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، فاقت قيمة هذا المؤشر القيمة التي كان عليها في شباط/فبراير ٢٠٠٦ بنسبة ٣٧,١ في المائة، وذلك يدل على التراجع الكبير في الأسعار خلال كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ويلاحظ أن المواد الغذائية تشغل حيزاً كبيراً في مؤشر أسعار المستهلك، حيث تبلغ نسبتها ٦٣,٢ في المائة. ولذلك يُعتقد أن تصاعد أسعار هذه المواد هو السبب الرئيسي في ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك. ويعتقد أن تخفيض الدعم على الوقود، وارتفاع تكاليف النقل، وفقدان السلع الأساسية، ومنها الغاز والبنزين أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على مسار الأسعار.

ولا تدعو الأوضاع الاقتصادية في فلسطين إلى الكثير من التفاؤل. فالنتائج الأولية التي توصل إليها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام ٢٠٠٦، تبيّن أن الناتج المحلي الإجمالي قد تراجع بمعدل ١,٣ في المائة بين الربع الأول والربع الثاني من العام، ثم تراجع بمعدل ٨,٩ في المائة في الربع الثالث. واستناداً إلى هذا المؤشر وإلى مؤشرات أخرى، يكون الناتج المحلي الإجمالي قد تراجع بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ بمعدل تقديره ٦,٩ في المائة. ومن المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي انتعاشاً بمعدل ١ في المائة في عام ٢٠٠٧. ويتوقع أن تستمر العوامل التي أدت إلى الهبوط الحاد في عام ٢٠٠٦ في فرض قيود على النشاط الاقتصادي في عام ٢٠٠٧.

والاستثمارات المحلية والأجنبية الخاصة ستستمر في الهروب في عام ٢٠٠٧ مخلفة انعكاسات سلبية على النشاط الاقتصادي، كما كان عليه الحال في عام ٢٠٠٦، وذلك ان بقيت الظروف السلبية على حالها، ولا سيما تكرار الهجمات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية وحالات الإقفال وقطع الطرق التي تفرضها إسرائيل، وبناء حاجز الإسمنت الأمني في قطاع غزة، إضافة إلى استمرار تصاعد وتيرة العنف بين الفصائل الفلسطينية.

وسيستمر تقلص موارد الميزانية في فرض ضغوط انكماشية على الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي الحكومي في عام ٢٠٠٧، ولو بدرجة أقل من عام ٢٠٠٦. وأشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن موارد الميزانية قد انخفضت بنسبة الثلث بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، وليس هناك ما يدل على احتمال حدوث أي تحسن ملموس في عام ٢٠٠٧. وهذا الانخفاض في موارد الميزانية لعام ٢٠٠٦ جاء عقب فوز حركة حماس في الانتخابات وتشكيلها للحكومة، إذ حُجبت المساعدات الدولية التي كان قد تعهد بها المانحون، كما جمدت إسرائيل الإيرادات الضريبية المحصلة لحساب الحكومة الفلسطينية. ورغم ذلك، يتوقع أن يشهد عام ٢٠٠٧ بعض الإنفراج على صعيد تدفق المساعدات إلى فلسطين.

والزيادة المتوقعة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١ في المائة في عام ٢٠٠٧ لا تستند إلى احتمال حدوث تحسن جذري في الموقف الإسرائيلي تجاه الأراضي المحتلة، بل ترتكز على العناصر التالية: (أ) يتوقع أن يتحسن الاستثمار الخاص في عام ٢٠٠٧ بفضل دفع بعض الأجور وتقديم بعض الخدمات من

خلال السلطة الفلسطينية؛ (ب) يتوقع أن تتدفق بعض الأموال في إطار المعونة الإنسانية من الإمارات العربية المتحدة وبعض المنظمات غير الحكومية، وكذلك نتيجة لتعهد المانحين خلال مؤتمر ستوكهولم بشأن الوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية (١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦) بتقديم مبلغ قدره ٥٠٠ مليون دولار. وهذه الزيادة الطفيفة في الناتج المحلي الإجمالي هي تعبير عن الفشل في تحقيق انتعاش شامل في أنشطة الاستثمار والنفقات الحكومية. والجدير بالذكر أن الجزء الأكبر من النفقات الحكومية يستخدم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لتمويل قطاعات الصحة والتعليم وغيرها من قطاعات الخدمات الاجتماعية. ولذلك لا بد من التشديد على العواقب الخطيرة التي ستصيب رأس المال البشري والمادي، وبالتالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين في الأجل الطويل، نتيجة لتراجع الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستهلاكي.

وكان للأوضاع الاقتصادية السائدة أثر بالغ على العمالة. فوفقاً لمسح عن القوى العاملة أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغت نسبة العاطلين عن العمل في فلسطين ٢١,٦ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠٠٧، مسجلة انخفاضاً طفيفاً عن نسبة الربع الأخير من عام ٢٠٠٦ والبالغة ٢٢ في المائة. ويلاحظ وجود فوارق شاسعة بين معدل البطالة في الضفة الغربية وفي قطاع غزة. ففي الربع الأول من عام ٢٠٠٧، بلغ معدل البطالة في الضفة الغربية ١٧,٣ في المائة بينما وصل ٣٠,٤ في المائة في قطاع غزة. وتفيد مصادر منظمة العمل الدولية بأن حالة تفشي البطالة وانخفاض الدخل الفردي بنسبة ٤٠ في المائة بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٦، أدت إلى زيادة بنسبة ٢٦ في المائة في عدد الأسر التي تعيش تحت خط الفقر. وفي عام ٢٠٠٦، أشارت التقديرات إلى أن حوالى ٧٦ في المائة من الأسر الفلسطينية تعيش تحت خط الفقر.